

أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

بالتركيز على مؤشر مراقبة الفساد

Governance indicators in attracting foreign direct investment by focusing on the indicators of Control of Corruption

ط.د بوضفصاف هند¹ / مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)،

hind.bousafsaf@univ-setif.dz

د.قصاص الطيب / مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)،

tayeb.guessas@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/30

تاريخ الاستلام: 2023/05/19

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2012-2021) وهذا بالتركيز على مؤشر مراقبة الفساد الذي يقاس بمؤشر مدركات الفساد، حيث استندنا في ذلك على مجموعة من التقارير الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وتقارير مؤتمر الأمم المتحدة UNCTAD. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من استشراف ظاهرة الفساد، وهذا ما جعلها من الوجهات الغير المرغوب فيها من قبل المستثمرين الأجانب لسوء مناخها الاستثماري، فقد احتلت الجزائر المراتب المتوسطة عربيا فيما تحصلت على مراتب متدنية عالميا. الكلمات المفتاحية : الحوكمة، مؤشرات الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر مدركات الفساد، المناخ الاستثماري

تصنيف JEL : G34 : D73 : F21.

Abstract:

This research paper aimed to highlight the impact of governance indicators on attracting foreign direct investment to Algeria during the period (2012-2021) by focusing on the corruption control index, which is measured by the Corruption Perceptions Index, as we relied on a set of international reports issued by Transparency International and the conference reports United Nations UNCTAD. This study concluded that Algeria suffers from widespread corruption, and this is what made it an undesirable destination for foreign investors due to its bad investment climate, Algeria ranked middle in the Arab world while it received low ranks globally.

Keywords: Governance, Governance Indicators, foreign direct investment, Corruption Perceptions Index, investment climate

Jel Classification Codes : G34 ; D73; F21.

¹ المؤلف المرسل: بوضفصاف هند ، الإيميل: hind.bousafsaf@univ-setif.dz

I - تمهيد :

ازداد الاهتمام بالحوكمة وتوسع مفهومها مع زيادة اقتناع المجتمع الدولي بضرورة تجسيد مبادئها التي تساهم في تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعتبر مؤشراتنا من أهم العوامل المحفزة والمشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح توطين الاستثمار. ولذلك أضحت البلدان تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من منافع ومكاسب تتمثل أساسا في تحقيق التنمية وتسريع التقدم الاقتصادي وخلق حركية وديناميكية لدى البلدان المضيفة. وبغية تحقيق هذه المكاسب المحتملة قامت العديد من البلدان ومن بينها الجزائر بوضع مجموعة من السياسات لتحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب المستثمرين الأجانب معتمدة في ذلك على المقومات الموجودة لديها كوفرة الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي المميز، لكن مع ضعف الحوكمة وتدني أداء مؤشراتنا لم تجدي هذه السياسات نفعاً، خاصة فيما يتعلق بانتشار الفساد بأنواعه وزيادة الإجراءات البيروقراطية.

1.I - إشكالية البحث :

تأسيساً لما تقدم فإن هذه الدراسة توضح أثر مؤشر مراقبة الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد أحد الركائز الأساسية لتهيئة بيئة استثمارية ملائمة وجذابة، حيث أولت المنظمات الدولية أهمية كبيرة له في إعدادها لتقاريرها الخاصة بالدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تقوم منظمة الشفافية العالمية بإصدار مؤشر مدركات الفساد الذي يشير إلى مستوى الفساد المتفشى في الدول.

مما سبق، تبلور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة مؤشر مراقبة الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الفساد في الجزائر مقارنة بالدول العربية والعالمية خلال الفترة (2012-2021)؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال الفترة (2012-2021)؟
- ما هو أثر مؤشر مراقبة الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2012-2021)؟

2.I - فرضيات البحث :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ومعرفة العلاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي يمكن صياغة فرضيتنا على النحو التالي:

يمكن أن يساهم مؤشر مكافحة الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

تنطوي تحت هذه الفرضية الأساسية على الفرضيات الثانوية التالية:

- شهدت الجزائر خلال الفترة (2012-2021) تفشي وتطور ظاهرة الفساد.
- سجلت الجزائر خلال الفترة (2012-2021) تدفقات ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضعف أداء مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر قلص من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.

3.I - أهداف البحث :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعريف بمؤشرات الحوكمة خاصة مؤشر مراقبة الفساد وقياسه.
- عرض وتحليل واقع مؤشر الفساد في الدول العربية مع التركيز على حالة الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة الممتدة بين (2012-2021).
- عرض وتحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر خلال المدة (2012-2021).

4.I - أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الوقوف على الدور البارز والمهم الذي تؤديه الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، وذلك من خلال استعراض مؤشراتها وبالأخص مؤشر مراقبة الفساد لحث السلطات والمسؤولين لتبني سياسات إصلاح أكثر فاعلية تهدف لتحسين البيئة الاستثمارية من أجل تشجيع الاستثمار الخاص والسعي لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر مصدر هام لتدفقات رؤوس الأموال للدول المضيفة.

5.I - الدراسات السابقة:

- دراسة سردوك بلحول و عدوكة لخضر (2017) بعنوان: الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان

المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة (الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات المغرب العربي باستعمال بيانات البانال للفترة من 1996 إلى 2016 . توصلت الدراسة القياسية إلى أن المحددات الاقتصادية التقليدية هي أكثر أهمية من المحددات المؤسسية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء ذلك اتضح أن متغير سيادة القانون له اثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر وذو دلالة إحصائية.

- دراسة خديجة عبد اللاوي (2019) بعنوان: الدور الفعال للحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

تحتل الحوكمة مكانة هامة وأساسية في الدراسات الاقتصادية والقانونية، حيث تساهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما دفع بالدول على العمل جاهدة لأجل تفعيل حوكمة المؤسسات. والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي كغيرها من الدول النامية، أعاد المشرع نظره من خلال الحركات الإصلاحية التي عرفتها الدولة منذ الثمانينات إلى يومنا هذا. وفي إطار هذا المسعى قامت الجزائر بسن تشريعات قانونية ووضع حوافز وضمانات قصد تحسين المناخ الاستثماري والشفافية وتبسيط الإجراءات والرقابة وحماية المستثمرين الأجانب.

- دراسة بن رجم محمد خميس وصالح سعاد (2015) بعنوان: دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر حوكمة الشركات موضوعاً مهماً يشغل اهتمام الباحثين، حيث يعتبر عاملاً أساسياً يؤثر في نجاح الشركات في الأسواق النامية، لما تحققه من إفصاح أمثل وشفافية في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، من جهة أخرى يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على حوكمة هذا الشركات وتبيان دورها في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل مع التطورات العالمية.

— دراسة حوالف رحيمة (2018) بعنوان: دور الحوكمة في جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الجودة تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات الجزائرية باعتبارها أسلوب متميز لتحقيق التميز في الإدارة من ناحية وتحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى، مما يحفز المستثمرين الأجانب على إقامة استثماراتهم في الجزائر لتحقيق الجودة ورفع مردودية النشاط والنسيج الصناعي في الجزائر.

✓ ما يميز هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2012-2021) وهذا بالتركيز على مؤشر مراقبة الفساد.

II- مدخل مفاهيمي للحوكمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا وتباينا واضحا لذلك تعددت التعريفات المقدمة من طرف الباحثين واختلفت وجهات نظرهم، وفيما يلي سنعرض أبرز المفاهيم الصادرة عن الهيئات الدولية للحوكمة ونبين مؤشراتها التي تصنف مختلف دول العالم على أساسها.

II- 1- مفهوم الحوكمة:

عرفت الحوكمة (GOVERNANCE) من قبل العديد من الجهات وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم إلا أنها تعبر عن مفهوم وهو الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة للدولة (خيارى، 2021، صفحة 119)، ومن أبرز التعاريف المتفق عليها دوليا نجد تعريف البنك الدولي (WB) الصادر سنة 1992 في تقريره حول الحوكمة والتنمية، حيث يرى بأنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية" (World Bank, 1992, p. 01).

ووفقا لصندوق النقد الدولي (IMF)، فإن الحوكمة هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون (IMF, 2016, p. 01).

في حين تطرق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) لمفهوم الحوكمة في ورقة السياسات العامة التي أعدها سنة 1997، حيث عرفها على أنها "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وهي تشمل آليات وعمليات ومؤسسات يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم" (UNDP, 1997, p. 03).

كما أعطت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) تعريفا للحوكمة مفاده أن "الحوكمة تسعى لخلق دول قادرة وفعالة، وكذا بيئة مواتية يلعب فيها القطاعان العام والخاص دورهما في تحقيق التنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة" (BAKARI, 2011, p. 14).

ومن جهته عرف المشرع الجزائري الحوكمة في القانون رقم 60/06 الصادر سنة 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 2 من الفصل المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية "على أنها المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية" (القانون رقم 60/06، 2006، صفحة 3).

وانطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج أن الحوكمة هي أسلوب تسيير به المنظمات مواردها وشؤونها المختلفة بنزاهة وشفافية لتغطية كافة الجوانب الإدارية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وتهدف إلى توجيه أدوار ومهام الدولة وتنظيم علاقتها بباقي الأطراف من أجل خدمة المصلحة العامة بشكل يضمن للأفراد رفاهيتهم وحقوقهم في المساءلة والرقابة.

II-2- مؤشرات الحوكمة:

لقد ازدادت أهمية ودور مؤشرات الحوكمة في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار ما جعل العديد من الاقتصاديين يرون بأن هذه المؤشرات تشكل ركائز أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث يسترشد المستثمرين بمدلولاتها التأشيرية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذلك أصدرت العديد من الهيئات العالمية دراسات تتضمن مؤشرات الحوكمة التي تعكس كفاءة الدولة في إدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية.

وارتأينا في هذه الدراسة التركيز على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي ونفصلها في العرض التالي (The world bank، 2007، الصفحات 2-3):

- مؤشر المساءلة وإبداء الرأي (الديمقراطية) Voice and Accountability (VA): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحر.
- مؤشر مراقبة الفساد Control of Corruption (CC): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence (PV): يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية وغير شرعية مع استخدام العنف السياسي، التظاهرات والاعتصامات وكذا الإرهاب.
- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها Regulatory Quality (RQ): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة، على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التي تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.
- مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE): يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، جودة صياغة السياسات وتنفيذها إضافة إلى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- مؤشر سيادة القانون Rule of Law (RL): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الوكلاء والمتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها ولاسيما الإيفاء بالعقود، وحماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجريمة والعنف.

III- الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبحت جميع الدول العالم تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كحتمية لتعجيل معدلات التنمية لاسيما أنه يعتبر مورد مالي وبديل للقروض الأجنبية، لذا تسعى كل الدول النامية ومنها الجزائر لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لما لها من أثر فعال وإيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك بتهيئة وتوفير مناخ استثماري ملائم يجذب المستثمرين الأجانب.

III-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرفت تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت نظرا لأهميته الكبيرة، وسنورد بعض التعريفات كما يلي، فيعرف بأنه مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة من خلال إنشاء مؤسسة (ستي وبن نجي ، 2019).

كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون لها الحق في إدارة موجوداتها والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أيًا كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة (UNCTAD, 2007, p. 254). ونوه صندوق النقد الدولي (IMF) للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه الشركة " (Pierre , 1990, p. 11).

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معني (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر، وتعين المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة، وذلك من خلال ملكية مباشرة أو غير مباشرة لـ 10 % أو أكثر (السبتي، 2021، صفحة 439).

واستنادا لما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون خارج الموطن الأصلي للمستثمر.
- المستثمر الأجنبي يكون مالكا للمشروع كله أو مشتركا فيه بحصة لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع.
- يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والتنظيم والرقابة على هذا المشروع.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أفراد أو شركات أعمال عامة أو خاصة.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقات رؤوس الأموال التي تتم بين الدول.

III-2- تعريف المناخ الاستثماري:

يقصد بمناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، التي تشكل المحيط الذي تتم فيه

العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر فيما بينها، لتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له (نصاح و خثير ، 2021، صفحة 26). ويمكن تصنيف هذه العناصر في مجموعات على النحو التالي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 1993، الصفحات 60-63):

أ. المجموعة الأولى:

- تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية حركة الأموال للخارج إضافة إلى استقرار سعر الصرف.
- سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على الاستثمار.

ب. المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح واستقرار القوانين الاستثمارية في البلد المضيف.

ت. المجموعة الثالثة:

- وجود شريك محلي من البلد المضيف.
- حرية التصدير وتوفير فرص استثمارية

IV- مؤشر مراقبة الفساد (Control of Corruption) (CC):

شهد مؤخراً الفساد الاقتصادي اهتماماً كبيراً سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي حتى أصبح حديث العام والخاص، واهتمام الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أيضاً اختصاص المنظمة الدولية للشفافية والتي تعتبر من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في ميدان مكافحة الفساد لأفضل دليل على ذلك.

IV- 1- تعريف الفساد:

من التعريفات الشائعة للفساد تعريف البنك الدولي وهو: "إساءة استخدام الوظائف العامة لتحقيق مكاسب خاصة." (Jakob , 2005, p. 20)، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشاي لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. ومن وجهة نظر منظمة الشفافية الدولية الفساد يعرف كالآتي: "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" (ليتيم، وعبد الحفيظ ، 2018، صفحة 179).

والفساد لا يخفّض فقط من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تستقبله الدولة المضيضة، ولكن يغيّر أيضاً تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعه، كما أن المستثمرين من الدول المتبعة لقوانين صارمة ضد الرشوة والفساد هم الأكثر تأثراً في الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد مقارنة بالمستثمرين التابعين

لدول لها نفس مستويات الفساد المرتفعة؛ أي أن الفساد يضاعف من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول التي وقّعت على اتفاقية مكافحة الفساد (سهام و اخرون، 2017، صفحة 206).

IV-2- أنواع الفساد:

هناك العديد من الأنواع المختلفة للفساد غير أنه يوجد إجماع على الأنواع التالية (شعشوع ، 2021، صفحة 246):

- الفساد السياسي: يعرف بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ويشمل الفساد السياسي فساد الزعماء، فساد التشريع والتنفيذ، القضاء، فساد الأحزاب السياسية ومصادر التمويل.
- الفساد الاقتصادي: ونعني به إساءة اتخاذ القرارات في الشأن العام وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة.
- الفساد الوظيفي أو الإداري: وهو يتعلق بالانحرافات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر من الموظفين أثناء تأديتهم مهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسبب، وعدم تحمل المسؤولية وغيرها (بن أحمد الشلفان، 2021، صفحة 122).
- الفساد الاجتماعي: هو مجموعة السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي السائد بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن القيم الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، ومن صوره ما يلي: التفكك الأسري، انتشار المسكرات والمخدرات، الإخلال بالأمن (محمد معابرة، 2011، صفحة 82).

IV-3- قياس الفساد:

يعد قياس الفساد أمرا ضروريا إلا أنه يمثل أيضا مهمة صعبة، حيث تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجمعيات الدولية بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم، ومن أكثر المؤشرات تميزا تلك الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization كإحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة كبيرة في مجال استطلاعات الفساد وتضم فروع في أكثر من تسعين دولة وأمانتها العامة في "برلين" ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن هذه المنظمة الدولية ما يلي (منال جابر ، 2017، الصفحات 666-667):

- مؤشر مدركات الفساد: CPI Corruption Perceptions Index
- التقرير العالمي الشامل عن الفساد: GCR Global Corruption Report
- مؤشر دفع الرشوة: CPI Corruption Perceptions Index

٧- مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index :

يعتبر مؤشر مدركات الفساد من أكثر المؤشرات استخداما على مستوى العالم تقوم بإصداره منظمة الشفافية الدولية ويعمل على تقييم وترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها. وهو مؤشر مركب يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المعنية بالفساد، حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويصنفها إلى مراتب، وذلك استناد إلى درجة فساد القطاع العام بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الأعمال والحوكمة، بحيث يتراوح مؤشر مدركات الفساد بين صفر إلى 100 نقطة، وكلما ارتفع عدد النقاط واقترب من المائة (100) دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد وندرته والعكس صحيح (ضويفي وبوكرديد، صفحة 50)

٧-1 الخطوات الآتية لحساب مؤشر مدركات الفساد:

يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون والبلدان العربية المعنية. ويتم إتباع الخطوات الآتية لحساب مؤشر مدركات الفساد (مؤشر مدركات الفساد، 2021):
أ. اختيار مصادر البيانات:

يجب أن يستوف كل مصدر من مصادر البيانات المستخدمة في احتساب مؤشر مدركات الفساد المعايير الآتية:

- أن يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
- أن يعتمد على منهجية موثوقة وسليمة تخول إسناد النقاط والرتب للبلدان وفقا لنفس المقياس.
- أن يصدر عن جهة موثوق بها.
- أن يسند نقاطا متفاوتة بما يكفي لضمان التمييز بين البلدان.
- أن يسند معدلات لعدد كبير من البلدان.
- أن يتولى خبير في شؤون البلدان أو شخص من قطاع الأعمال إسناد المعدلات.
- أن تجري المؤسسة هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل ويتم حساب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021 باستخدام 13 مصدرا مختلفا للبيانات من 12 مؤسسة مختلفة عملت على تسجيل مدركات الفساد خلال العامين الماضيين.

ب. توحيد مصادر البيانات:

يتم توحيد كل من المصادر المتضمنة في مؤشر مدركات الفساد إلى مقياس للدرجات بين 0 و 100، حيث تعادل درجة 0 أعلى مستوى من مدركات الفساد وتعادل درجة 100 المستوى الأدنى لمدركات الفساد. ويتم ذلك من خلال سنة طرح متوسط مجموعة بيانات كل مصدر في سنة مرجعية ما من مجموع النقاط المسندة لكل بلد ثم تقسيم النتيجة على الانحراف المعياري للمصدر والمسجل خلال السنة المرجعية. وتضمن عمليتا الطرح والقسم باستخدام السنة المرجعية إمكانية مقارنة درجات مؤشر مدركات الفساد من سنة لأخرى منذ سنة 2012. وبعد استكمال هذه العملية تنقل الدرجات الموحدة إلى مقياس مؤشر مدركات الفساد وذلك من خلال ضربها بقيمة الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 (20)

وإضافة متوسط المؤشر لسنة 2012 (45)، حتى تتماشى البيانات مع مقياس مؤشر مدركات الفساد الذي يتراوح بين 0 و 100 درجة.

ت. احتساب المعدل:

لكي يتم إدراج بلد أو إقليم ما في مؤشر مدركات الفساد، يتعين أن تتوفر ثلاث مصادر على الأقل سبق وأن قيمت البلد المعني وبالتالي تحسب درجة مؤشر مدركات الفساد لبلد ما كمعدل لكل الدرجات الموحدة على نفس المقياس التي حصل عليها هذا البلد. ثم يتم تقريب هذه الدرجات لأقرب عدد صحيح.

ث. تقدير درجة عدم اليقين:

يكون مؤشر مدركات الفساد مصحوبا بهامش معياري للخطأ وعدم اليقين إزاء الدرجة المسندة، ويعكس ذلك التفاوت في الدرجات في مصادر البيانات المتاحة والمتعلقة بالبلد/الإقليم المعني.

VI - الحوكمة والاستثمار الأجنبي في الجزائر:

VI - 1- مؤشر مدركات الفساد في الجزائر والدول العربية:

عاشت الجزائر فترات اقتصادية عصيبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتميزت كل حقبة زمنية بانتشار الفساد في مختلف القطاعات وبدرجات متفاوتة، ورغم المساعي الحثيثة للحكومات المتعاقبة فيها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره فقد ازداد سوءا حتى غدت الجزائر من أكثر الدول فسادا في العالم. ولمعرفة وضع الجزائر في ظاهرة الفساد ندرج الجدول رقم (01) الذي يبين مؤشر مدركات الفساد CPI في الجزائر والدول العربية خلال الفترة الزمنية 2012-2021.

الجدول (01): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر والدول العربية خلال الفترة (2012-2021)

الدولة	الدرجة									
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الأردن	49	49	48	49	48	48	53	49	45	48
الإمارات	69	71	71	70	71	66	70	70	69	68
البحرين	42	42	42	36	36	43	51	49	48	51
تونس	44	44	43	43	42	41	38	40	41	41
الجزائر	33	36	35	35	33	34	36	36	36	34
جزر القمر	20	21	25	27	27	24	26	26	28	28
جيبوتي	30	27	30	31	31	30	34	34	36	36
السعودية	53	53	53	49	49	46	52	49	46	44
السودان	20	16	16	16	16	14	12	11	11	13
الصومال	13	12	9	10	9	10	8	8	8	8
العراق	23	21	20	18	18	17	16	16	16	18
الكويت	43	42	40	41	39	41	49	44	43	44
المغرب	39	40	41	43	40	37	36	39	37	37

اليمن	23	18	19	18	14	16	14	15	15	16
سوريا	26	17	20	18	13	14	13	13	13	13
عمان	47	47	45	45	45	44	52	52	54	52
لبنان	30	28	27	28	28	28	28	28	25	24
ليبيا	21	15	18	16	14	17	17	18	17	17
قطر	68	68	69	71	61	63	62	62	63	63
مصر	32	32	37	36	34	32	35	35	33	33
موريتانيا	31	30	30	31	27	28	27	28	29	28

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2012-2021) على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.transparency.org/en/cpi، اطلع عليه 2022/08/08.

من خلال الجدول المذكور أعلاه يتضح:

- أن درجة مؤشر مدركات الفساد للجزائر منخفضة ومتقاربة خلال الفترة (2012-2021)، حيث تراوحت ما بين 36 درجة و33 درجة أي بمتوسط بلغ (34.8) من حيث الشفافية والوعي للفساد.
- أن أعلى درجة تحصلت عليها الجزائر في المؤشر المذكور بلغت 36 درجة في السنوات 2013، 2014، 2015 و2020 في حين سجلت أقل درجة 33 سنتي 2017 و2021 وهما السنتين الأكثر فسادا طيلة الفترة الزمنية المشار إليها، حيث يعزى ذلك إلى تفشي الرشوة والفساد بشكل كبير في الجزائر لاسيما عمليات اختلاس الأموال، نهب المال العام، سوء استغلال الوظيفة وارتفاع البيروقراطية والصفقات المشبوهة. هذا ما أدى إلى تراجع تطبيق مبادئ الحوكمة وبالتالي انعكس سلبا على مناخ بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- على المستوى العربي تصدرت الصومال الدول الأكثر فسادا، فبلغت درجة المؤشر فيها 08 درجات من سنة 2012 إلى غاية 2015 لترتفع إلى 10 درجات سنة 2016 وأخيرا قفزت إلى الدرجة 13 عام 2021، وسبب هذا الانتشار الواسع للفساد هو دوامة الحرب الأهلية والمجاعة التي تتخطى فيها الصومال إلى يومنا هذا.
- بالنسبة لدول الخليج وعلى رأسها دولة الإمارات، قطر والسعودية فقد كانت الأكثر نزاهة وشفافية في محاربة الفساد، إذ تحصلت على درجات مرتفعة وتصدرت قائمة الدول العربية في مكافحة الفساد حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد الخاص بها الدرجة (69، 63، 53) عام 2021 على التوالي.
- وعلى الرغم من الدرجات المرتفعة لم يتبين بعد إذا ما كانت هذه المستويات ناتجة عن رغبة القيادات السياسية في مكافحة الفساد أو هي مجرد انعكاس للفوائض الكبيرة الناتجة عن الإيرادات النفطية التي تمول التنمية الاقتصادية لهذه الدول ما ساعد على تخفيض الآثار السلبية للفساد.

كما نلاحظ أيضا أنه باستثناء كل من دولة الإمارات، قطر والسعودية فإن غالبية الدول بما فيها الجزائر عجزت عن التقدم في ترتيبها المتأخر واجتياز 50 درجة اللازمة للنجاح في مؤشر مدركات الفساد، ويعود ضعف أداء الجزائر وغالبية الدول العربية في هذا المؤشر لعدة أسباب أبرزها غياب الفصل بين السلطات بشكل يضمن المحاسبة والشفافية، فالسلطة التشريعية غير قادرة على محاسبة السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية غير مستقلة بشكل كاف لتحاسب الفاسدين ما أدى إلى انتشار الرشوة وزيادة الإجراءات البيروقراطية، إهدار الموارد وسوء تسيير القطاع العام ناهيك

عن الاختلاسات وغسيل الأموال. بمعنى آخر تفشي الفساد وغياب مبادئ الحوكمة وهذا ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية من بينها الفشل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

VI-2- مؤشر مدركات الفساد في الجزائر الترتيب عالميا وعربيا:

إن درجة الدولة في مؤشر مدركات الفساد تدل على مستوى الفساد المدرك فيها وغياب مبادئ ومعايير الحوكمة، أما الترتيب فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى من التصنيف، وقد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها وهذا يعود إلى تماثلها في درجة المؤشر المذكور. ومن أجل معرفة ترتيب الجزائر عالميا وعربيا سنعرض الجدولين المواليين لتبيان ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد في الفترة الممتدة ما بين 2012 و2021.

الجدول (02): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر الترتيب عالميا خلال الفترة 2012-2021

الدولة	الترتيب									
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الأردن	58	60	60	58	59	57	45	55	66	58
الإمارات	24	21	21	23	21	24	23	26	26	27
البحرين	78	78	77	99	103	70	50	55	57	53
تونس	70	69	74	73	74	75	76	79	77	75
الجزائر	117	104	106	105	112	108	88	100	94	105
جزر القمر	164	160	153	144	148	153	136	142	127	133
جيبوتي	128	142	126	124	122	123	98	107	94	94
السعودية	52	52	51	58	57	62	48	55	63	66
السودان	164	174	173	172	175	170	165	173	174	173
الصومال	178	179	180	180	180	176	167	174	175	174
العراق	157	160	162	168	169	166	161	170	171	169
الكويت	73	78	85	78	85	75	55	67	69	66
المغرب	87	86	80	73	81	90	88	80	91	88
اليمن	174	176	177	176	175	170	154	161	167	156
سوريا	178	178	178	178	178	173	154	159	168	144
عمان	56	49	56	53	68	64	60	64	61	61
لبنان	154	149	137	138	143	136	123	136	127	128
ليبيا	172	173	168	170	171	170	161	166	172	160
قطر	31	30	30	33	29	31	22	27	28	27
مصر	117	117	106	105	117	108	88	94	114	118
موريتانيا	140	134	137	144	143	142	111	124	119	123

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات

(2012-2021) على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.transparency.org/en/cpi، اطلع عليه 2022/08/08

يبين الجدول رقم 02 ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد عالميا في الفترة الممتدة من 2012-2021، ونلاحظ من خلاله أن:

- الجزائر تحسّلت على مراتب متدنية عالميا في الفترة المذكورة، حيث احتلت المرتبة 105 عالميا سنة 2012 لتحسن رتبتها إلى المرتبة 94 سنة 2013 لتعود للنزول إلى المرتبة 100 سنة 2014، من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 احتلت الجزائر مراتب متقاربة تباينت ما بين المرتبة 104 و112 عالميا. كما صنفت الجزائر في المرتبة 88 عالميا سنة 2015 وهو أحسن ترتيب حازت عليه خلال الفترة المشار إليها، في حين جاء ترتيب الجزائر 117 من حيث الدول الأكثر فسادا عالميا وهي أسوء مرتبة نالتها الجزائر في الفترة الزمنية الممتدة من 2012-2021.

تعتبر كل من الإمارات وقطر أفضل الدول العربية ترتيبا في مؤشر مدركات الفساد عالميا، فقد حازوا على المرتبتين (24 و31) عام 2021 على التوالي. في المقابل تذيلت الصومال، سوريا وليبيا قائمة الترتيب حيث احتلوا المراتب 178، 172 و178 عام 2021 على التوالي.

الجدول (03): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر الترتيب عربيا خلال الفترة 2012-2021

الدولة	الترتيب									
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الأردن	5	5	5	4	4	3	3	3	6	4
الإمارات	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1
البحرين	8	7	7	9	9	6	5	4	3	3
تونس	6	6	6	6	6	7	8	8	8	8
الجزائر	10	10	10	10	10	10	9	11	10	11
جزر القمر	16	15	15	14	15	15	15	15	14	15
جيبوتي	12	13	12	12	12	12	12	12	11	10
السعودية	3	4	3	5	3	4	4	5	5	6
السودان	17	18	18	18	18	17	20	20	20	20
الصومال	20	21	21	21	21	21	21	21	21	21
العراق	15	16	16	16	16	16	18	19	18	19
الكويت	7	8	9	8	8	8	6	7	7	7
المغرب	9	9	8	7	7	9	10	9	9	9
اليمن	19	19	19	19	19	18	16	17	16	17
سوريا	21	20	20	20	20	20	17	16	17	16
عمان	4	3	4	3	5	5	7	6	4	5
لبنان	14	14	13	13	13	13	14	14	15	14
ليبيا	18	17	17	17	17	19	19	18	19	18
قطر	2	2	2	2	2	2	1	2	2	2

11	11	11	11	11	11	11	10	13	12	مصر
13	12	14	15	14	14	13	13	12	13	موريتانيا

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على ما سبق

يوضح الجدول رقم 03 ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد عربيا خلال الفترة (2012-2021) ويتبين منه الآتي:

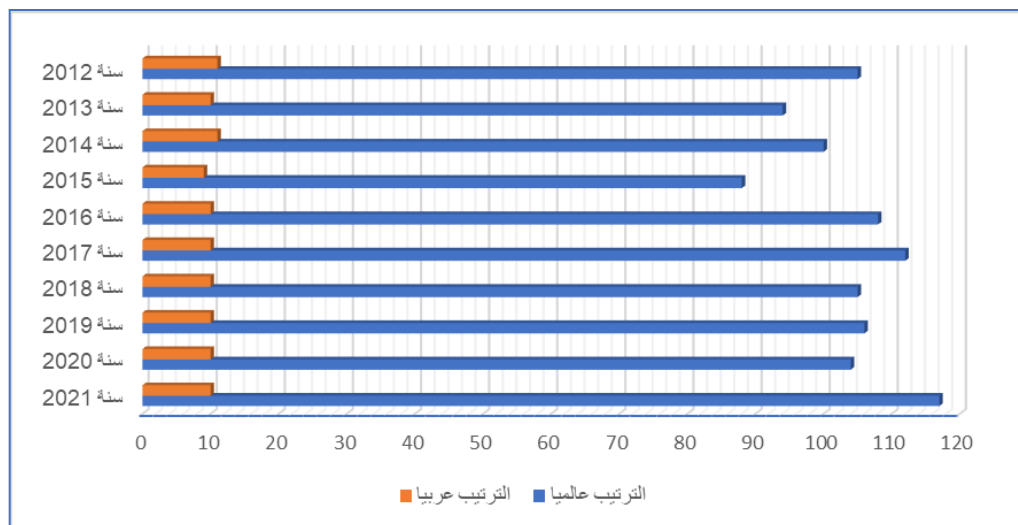
- توسطت الجزائر قائمة الترتيب العربية وفق المؤشر المذكور أعلاه ما بين 2012 و2021، فقد تحسّلت على المرتبة 11 سنة 2012 ثم المرتبة 10 سنة 2013 لتعود مجددا للمرتبة 11 في السنة الموالية. ومن سنة 2016 والجزائر محافظة على نفس الترتيب عربيا باحتلالها المرتبة العاشرة.

- حازت الجزائر على المرتبة 09 عربيا سنة 2015 وتعتبر أفضل ترتيب للجزائر في الفترة المبينة في الجدول. - تعتلي كل من الإمارات وقطر قائمة الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد طوال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021، حيث تأتي الإمارات في المرتبة الأولى وتليها قطر في المرتبة الثانية ماعدا سنة 2015 تفوقت قطر عليها وحازت المرتبة الأولى عربيا في مكافحة الفساد.

- تعتبر الصومال، سوريا واليمن الدول الأكثر فسادا عربيا من بين 21 دولة فقد تناوبوا على المراتب الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021.

ولإبراز هذا الترتيب بصورة أوضح أدرجنا الشكل رقم 01 الذي يبين ترتيب الجزائر على المستوى العالمي والعربي في مؤشر مدركات الفساد، حيث كان ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد عالميا في سنة 2021 المرتبة 117 وهي الأسوأ خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2012-2021 وذلك راجع لتفجير العديد من قضايا الفساد بعد الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في فيفري 2019، في حين نالت المرتبة 88 سنة 2015. أما عربيا فاستقرت الجزائر في المرتبة العاشرة من سنة 2016 و2021، كما سجلت أحسن ترتيب لها في المرتبة التاسعة سنة 2015.

الشكل (01): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد عربيا وعالميا خلال الفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على ما سبق

VII - تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والدول العربية

يبين الجدول رقم 04 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021 ونلاحظ منه ما يلي:

- إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة جدا في الفترة المذكورة، حيث تراوحت ما بين 0.87 مليار دولار و1.68 مليار دولار وهذا راجع إلى عدم وجود مناخ استثماري جذاب وانتشار الفساد بمختلف أنواعه.

- سجلت الجزائر سنة 2015 تدفق عكسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ (-0.58) مليار دولار وكان ذلك بسبب تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية التي كانت بدأت في نهاية سنة 2014.

- عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا سنة 2016 بقيمة قدرت بـ 1.63 مليار دولار، ويعزى هذا التحسن إلى قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 الذي قدم عدة ضمانات لجذب المستثمرين منها ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات المالية، إمكانية اللجوء للتحكيم والوساطة الدوليين (يوسف و عبد القادر، 2017، صفحة 101)، ناهيك عن التحفيزات الضريبية والإدارية.

ترتبط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط نظرا لتركز الاقتصاد الجزائري على الربيع النفطي بدرجة أولى، فمعظم الشركات المستثمرة في الجزائر تنشط في مجال الطاقة واستخراج النفط والغاز. ورغم الجهود العديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الاستثمار بالقطاعات الأخرى إلا أن هذه المساعي لم تكن كافية وفعالة بسبب انتشار الفساد وغياب مبادئ الحوكمة المهيأة لمناخ استثماري جذاب.

الجدول (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والدول العربية خلال الفترة (2012-2021)

السنوات الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	1.55	1.95	2.18	1.60	1.55	2.03	0.95	0.73	0.76	0.62
الإمارات	8.83	9.49	1.82	8.80	960	10.35	10.38	17.87	19.88	20.66
البحرين	1.55	3.73	1.52	0.80-	0.24	1.42	1.65	1.50	1.02	1.76
تونس	1.60	1.12	1.06	1.00	0.89	0.88	1.03	0.84	0.65	0.66
الجزائر	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.63	1.23	1.47	1.38	1.14	0.87
جزر القمر	0.10	0.04	0.05	0.05	0.04	0.04	0.06	0.04	0.04	0.04
جيبوتي	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16					
السعودية	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45	1.42	4.24	4.56	5.39	19.28
السودان	2.31	1.69	1.25	1.73	1.06	1.06	1.13	0.82	0.71	0.46
الصومال	0.11	0.26	0.80	0.31	0.34					

العراق	3.40	3.26-	10.34-	7.75-	6.25-	5.03-	4.88-	3.50-	2.86-	2.61-
الكويت	2.87	1.43	0.95	0.29	0.42	0.35	0.20	0.35	-0.14	0.19-
المغرب	2.73	3.30	3.56	3.25	2.16	2.69	3.56	1.42	1.42	2.15
اليمن	0.53-	0.13-	0.23-	0.02-	0.56-	0.27-	0.82-	0.37-	-	-
سوريا	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00					
عمان	1.37	1.61	1.51	2.69-	2.26	2.92	5.9	4.37	2.86	3.61
لبنان	3.11	2.66	2.91	2.35	2.56	2.52	2.65	1.36	1.30	0.27
ليبيا	2.23	0.70	0.02	0.73	0.29					
قطر	0.40	0.84-	1.04	1.07	0.77	0.98	-2.18	-2.81	-2.43	-1.09
مصر	6.03	4.26	4.61	6.93	8.10	7.40	8.14	9.01	5.85	5.12
موريتانيا	1.38	1.12	0.50	0.50	0.27					

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد 2022. <https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over-last-30-years>

VIII - الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة مؤشر الفساد ومكافحته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والذي يعتبر أهم المؤشرات التي تولى له أهمية كبيرة في التقارير الدولية خاصة بالنسبة للدول النامية ومن بينها الجزائر، حيث تقوم منظمة الشفافية العالمية بإصدار هذا المؤشر والذي يشير إلى مستوى الفساد المتفشي في الدول. وعليه يمكن إيجاز النتائج كما يلي:

VIII . 1. نتائج البحث

- تساهم الحوكمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين المناخ الاستثماري وذلك بإتباع مبادئها والعمل على رفع مؤشراتهما على المستوى العالمي.
- تراجع تطبيق الحوكمة وضعف مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر وهذا ما انعكس سلبا على مناخ وبيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.
- وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر مراقبة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما قل الفساد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يؤثر الفساد سلبا على مناخ الاستثمار وعلى قرارات المستثمرين وتخوفهم من بيئة الأعمال التي سوف يجسدون فيها استثماراتهم والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة وشفافة.
- يرجع ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر وبشكل كبير إلى تفشي الفساد، ثقل الجهاز الإداري وفشل العدالة في محاسبة الفاسدين ما يؤدي إلى انعدام الشفافية التي بدورها تكون سبب في عزوف وتردد المستثمرين وتشكيكهم في مصداقية وكفاءة النظام الحكومي.
- استمرار ارتباط الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بالنفط والموارد الطبيعية.

VIII. 2. مقترحات البحث:

- السير في على خطى الدول المتقدمة والنامية الناجحة التي جسدت مبادئ الحوكمة، بما سيؤدي إلى الحد من الفساد وبالتالي تطوير مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال تسهيل المعاملات الإدارية والتصدي للإجراءات البيروقراطية إضافة إلى تكوين الموظفين.
- وضع قوانين واضحة ودقيقة لمحاسبة الفاسدين وردعهم.
- استخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات وتسهيل الرقابة.
- تقليص الإجراءات التي تعيق عمليات الاستيراد والتصدير وتبسيطها.
- الاستفادة من التقارير العالمية التي تصدرها المنظمات الدولية المستقلة بتصحيح الأوضاع الحقوقية.
- تفعيل دور المجتمع المدني والعالم في المحاسبة المجتمعية وهذا لا يتم إلا بوجود قوانين تضمن حرية الرأي والتجمع وقوانين حق الحصول على المعلومات.
- ينبغي أن تكون مهمة مكافحة الفساد أولوية للقيادات السياسية الجزائرية وذلك بوضع إستراتيجية وطنية لمكافحة وإشراك كل الأطراف ذات الصلة والعمل على تطوير البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- تشجيع الفاعل الثاني للحوكمة (القطاع الخاص) وإتاحة المجال له للقيام باستثمارات محلية التي تعتبر مؤشر مصداقية السياسات الاقتصادية للدول المضيفة، وهذا ما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- خلاصة لكل ما سبق يمكن القول أن الحوكمة ومؤشراتها معيار للثقة يستند إليه المستثمرين الأجانب في وضع خططهم ومشاريعهم الاستثمارية، لذلك يجب على الدول الساعية لجذب هذه الاستثمارات الحرص والعمل على تجسيد الحوكمة وتطويرها بصفة دائمة ومستمرة.

IX- الإحالات والمراجع :

- حمد شعشوع . (2021). انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر. مجلة المعيار، 12 (01).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (1993). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية . الكويت.
- خالد ليتيم، و مسكين عبد الحفيظ . (2018). الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 04 (07).
- زروق يوسف، و رقاب عبد القادر. (2017). ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09-16. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية (8).

- زهية خياري. (2021). تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(01).
- سليمان نصاح ، و محمد خثير . (2021). دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016) باستخدام منهجية ARDL،. مجلة التنظيم والعمل، 9(2).
- سهام, م . (2017). & al. دور النوعية المؤسسية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي .بحوث اقتصادية عربية. 78-79 ,
- سيد أحمد ستي ، و أيمن صلاح بن نحي . (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، مجلة المتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 3(1).
- ضويغي، و بوكريد. (بلا تاريخ). دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018). الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12(02).
- عادل بن أحمد الشلفان. (2021). دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة العربية للإدارة، 41(2).
- لطيفة السبتي. (2021). أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية دراسة تطبيقية للفترة (1996-2019)،. دفا تر MECAS، 17(2).
- محمود محمد معبرة. (2011). الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن : دار الثقافة.
- مرسي محمد منال جابر . (2017). أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة (2000 - 2017). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- القانون رقم 60/06 . (2006). القانون رقم 60/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، جزء المبادئ العامة. الجريدة الرسمية، العدد 15.
- سردوك بلحول و عدوكة لخضر، (2017)، الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال، مجلة الباحث الاقتصادي، 5(08).
- خديجة عبد اللاوي، (2019)، الدور الفعال للحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، 4(01).

- بن رجم محمد خميس وصلاح سعاد، (2015)، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2(01).
- حوالف رحيمة، (2018)، دور الحوكمة في جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الجودة، المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد، 3(02).
- BAKARI , T. (2011). Découvrir et comprendre la gouvernance : Gouvernance publique et gouvernance. (France, Éd.) L'Harmattan.
- IMF, n. M. (2016). IMF and Good Governance. Washington: IMF.
- Jakob , S. (2005). Eight Questions about Corruption, Volume 19, Number 03, Summer. Journal of Economic Perspectives, 19(05).
- Pierre , J. (1990). la firme multinationale introduction economique. (économica, Éd.) paris.
- The world bank. (2007). A Decade of Measuring The Quality of Governance », Governance Matters, Worldwide Governance Indicators 1996–2006. Washington: world bank institute, Development Research Group, .
- UNCTAD. (2007). World Investment Report 2007- Transnational Corporations Extractive Industries and Development". New York: New York.
- UNDP, U. N. (1997). Corruption and Good Governance. New York: UNDP.
- World Bank. (1992). Governance & Development. Washington : World Bank.